مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية
اسم الكاتب: د. فادي الخليل، د. ثناء أبا زيد، نسرين زريق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4028
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية

الدكتور فادي الخليل*
الدكتورة ثناء أبا زيد**
نسرين زريق***

(تاريخ الإيداع 31 / 7 / 2006. قبل للنشر في 2006/12/17)

□ الملخّص □

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحالية و ضرورة مواكبة سورية لها (الأمر الذي أصبح ضرورة وليس خياراً) نشأت الضرورة إلى القيام بالتعديل في السياسة النقدية في سورية من قبل المحللين الاقتصاديين.

وقد تعرضنا في بحثنا إلى دراسة خصائص النظام النقدي السوري من حيث تجميد أحكامه والغياب المطلق فيه للسلطة النقدية و تهميش دور مصرف سورية المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

وقد توصلنا في النهاية إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل التعديلات في السياسة النقدية بما يحقق النتيجة المرجوة منها.

كلمات مفتاحية: يتم البحث في هذه الكلمات الافتتاحية جميعها في سوريا:

1- الكتلة النقدية.
2- سعر الصرف.
3- سعر الفائدة.
4- الاحتياطات الأجنبية.
5- سعر الخصم.
6- بنية الودائع.
7- بنية التسليف.
8- عمليات السوق المفتوحة.
9- الإصلاح النقدي.

* أستاذ مساعد في جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التخطيط – اللاذقية – سوريا.
** أستاذ مساعد في جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التخطيط – اللاذقية – سوريا.
*** طالبة ماجستير في جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التخطيط – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

The Internal Reasons for Changing the Syrian Monetary Policy

Dr. Fadi Al. Khalil*
Dr. Thana Abazeed**
Nisreen Zrek***

(Received 31 / 7 / 2006. Accepted 17/12/2006)

□ ABSTRACT □

Given the present international economic developments and the necessity for Syria to go along with them (which is not an option any more), the need has arisen for economic analysts to change the Syrian monetary policy. In this paper, we study the properties of the Syrian monetary system through the freezing of its rules, the initial absence of monetary power, and the marginal role of the Central Bank of Syria in implementing the monetary policy. Finally, we have shown the results of this study, presenting a number of suggestions which may contribute to achieving the desired results.

Key Words:
1- Monetary Mass
2- Exchange rate
3- Interest rate
4- Foreign reserves
5- Discount rate
6- Deposits
7- Lending
8- Open Market operations
9- Monetary Resurrection

*Associate Professor, Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Associate Professor, Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
*** Postgraduate Student, Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

استمرت التشريعات النقدية في سورية ولفترة طويلة من الزمن في حالة من الجمود وعدم المرونة والمواكبة لمتطلبات العصر، وبالتالي عانت السياسة النقدية نتيجة لهذا قصوراً في فاعليتها في التأثير على الاقتصاد الوطني عبر قنواتها وأدواتها، إلى جانب عدم وضوح معالمها.

هذا الوضع أدى إلى استقطاب اهتمام المسؤولين والباحثين وتم بالتالي اتخاذ خطوات جدية في سبيل تعديل السياسة النقدية في اتجاه العصرنة والحداثة والتماسك، خصوصاً في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحالية وبما يحقق الفعالية ويتيح الوصول إلى مرحلة أكثر انسجاماً وخدمة للتطورات الداخلية سواء من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية أو تنمية الادخارات المحلية وتفعيل الجهاز المصرفي برمته.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم تفعيل السياسة النقدية في سوريا خلال فترة طويلة تمتد منذ الثمانينات. وتحديداً هناك عدم تفعيل في استخدام أدواتها الوسيطة المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف والاحتياطي الأجنبي من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية مما أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضرورة تلافي الأسباب الداخلية المتمثلة في عدم فعالية أدوات السياسة النقدية وبالتالي ضرورة تفعيلها بالشكل الملائم.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بخصائص النظام النقدي السوري وكونها تمثّل بحد ذاتها أهم الأسباب الداخلية التي دفعت المحللين الاقتصاديين إلى القيام بخطوات جدية في سبيل تعديل السياسة النقدية في اتجاه الحداثة والتماسك بما يحقق الفعالية ويتيح الوصول إلى مرحلة أكثر انسجاماً مع التطورات الداخلية والخارجية المحيطة.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي للتعريف بخصائص النظام النقدي السوري ولتحليل أدوات السياسة النقدية من عرض النقود وأسعار الفائدة والصرف والاحتياطي الأجنبي.

فرضيات البحث:

1. تجميد أحكام نظام النقد الأساسي أدى إلى تقييد الوضع الاقتصادي السوري بجميع أشكاله.
2. إن جمود أسعار الفائدة لزمن طويل (فهي ثابتة منذ عام 1981)، وتعدد أسعار الصرف والتي لم تتوحد إلا مؤخراً أديا إلى تقييد السياسة النقدية وغيابها عن إدارة الوضع النقدي في سوريا.

3. تخلف النظام المصرفي وقصوره عن أداء وظائفه الرئيسية في تعبئة الموارد الادخارية وتوجيه التسليف نحو القطاعات المنتجة.

خصائص النظام النقدي السوري كأسباب أساسية للتعديل فيه:

نستعرض فيما يلي الخصائص الرئيسية للنظام النقدي السوري انطلاقاً من كونها تمثل في رأينا أهم الأسباب التي دفعت بالمحللين والمشرفين الاقتصاديين في سوريا إلى البدء بإعداد دراسة شاملة للنظام النقدي السوري بإيجابياته وسلبياته وتحديد الحاجة للإصلاح وعناصره وأولوياته في ظل تطورات الاقتصاد الوطني وفي ظل المتغيرات المالية والاقتصادية والإقليمية والعالمية.

تتمثل هذه الخصائص الرئيسية في:

تجميد أحكام نظام النقد الأساسي:

لقد تم تطبيق نظام النقد الأساسي بشكله الكامل تقريباً حتى صدور المرسوم التشريعي (147) لعام 1967 الذي خول اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بدراسة سياسة الأسعار والتسليف والفائدة والادخار وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الوزراء هذا المرسوم أبقى أحكام نظام النقد الأساسي قائمة ولكن غير مطبقة تماماً. وبالتالي أصبح مجلس النقد والتسليف يمارس صلاحياته ويرفع مقترحاته إلى اللجنة عن طريق وزارة الاقتصاد. لكن ومع مرور السنوات تقلص دور المجلس شيئاً فشيئاً حتى توقفت أعماله عام 1984.

وأصبحت اللجنة الاقتصادية المذكورة تقوم مقام السلطة النقدية لكن دون أن تضطلع بمهام هذه السلطة كما يجب. [1]

عدم تفعيل كل من الأهداف النهائية والوسيطة للسياسة النقدية:

نستعرض فيما يلي كل من الأهداف النهائية والوسيطة للسياسة النقدية في سورية ونحلل الوسيطة منها بهدف التوصل في النتيجة إلى غياب فعاليتها في التأثير على السياسة النقدية وتحقيق أهدافها النهائية.

الأهداف النهائية: [2]

1. المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
2. تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
3. وضع السياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية وإدارتها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني وسياسات التسليف والفائدة والادخار المصرفي وأسعار الصرف.
4. متابعة الجهاز المصرفي والقضايا المتعلقة بالعمل المصرفي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
5. تنظيم عمليات الدفع والتسوية.

الأهداف الوسيطة:

وتتضمن: الكتلة النقدية – سعر الفائدة – سعر الصرف – الاحتياطي الأجنبي.

وفيما يلي نحلل مدى فعالية استخدام كل من هذه الأهداف الوسيطة وهل تم التوصل من خلالها إلى الأهداف النهائية المطلوبة.

الكتلة النقدية:

نستعرض فيما يلي تطور الكتلة النقدية M_2[1] في سوريا ومكوناتها:

الجدول (1): مكونات عرض النقود (M_2) مأخوذة بالنسبة المئوية:

مكونات عرض النقود (M_2)	التركيب الهيكلي لعرض النقود		وسطي معدل النمو خلال الفترة		مساهمة المكونات في زيادة عرض النقود	
	1997-1999	2000-2003	1997-1999	2000-2003	1997-1999	2000-2003
الكتلة النقدية (M_1[2])	64.4	58	8.7	16.5	5.7	10.1
النقد المتداول	39.1	31.7	6.0	12.4	2.4	4.3
ودائع تحت الطلب	25.3	27.1	13.4	21.8	3.3	5.9
القطاع العام الاقتصادي	17.7	20.8	19.5	24.2	3.0	4.9
القطاعات الأخرى	7.6	6.3	3.9	15.0	0.3	1.0
أشباه النقد	3.6	42	11.3	28.7	3.9	10.9
ودائع لأجل ودفاتر التوفير	27.3	30.5	18.2	23.4	4.6	7.0
ودائع بالقطع الأجنبي	3.5	6.1	4.8-	64.1	0.2-	2.5
القطاع العام الاقتصادي	2.1	2.2	9.3-	30.3	0.3-	0.6
القطاعات الأخرى	1.4	3.9	9.4	106.7	0.1	1.9
تأمينات لقاء عمليات الاستيراد	4.8	4.6	7.7-	37.5	0.5-	1.4
عرض النقود (M_2)	100	100	9.6	21.0	9.6	21.0

المصدر: مصرف سورية المركزي وتحليل هيئة تخطيط الدولة – 2005.

الجدول (2): الأصول المقابلة لعرض النقود (M_2) مأخوذة بالنسبة المئوية:

الأصول المقابلة لعرض	التركيب الهيكلي لعرض	وسطي معدل النمو خلال	مساهمة المكونات في

[1] تتألف M_2 من: 1- M_1. 2- الودائع الآجلة. 3- الموجودات الأجنبية. 4- الودائع المقيدة.
5- تأمينات لقاء الاستيراد. 6- شهادات الاستثمار.

[2] تتألف M1 من: 1 النقد الورقي والمعدني المصدر (خارج الخزينة). 2- الودائع تحت الطلب. [3]

النقود (M_2)	النقود		الفترة المدروسة		زيادة عرض النقود	
	1997-1999	2000-2002	1997-1999	2000-2002	1997-1999	2000-2002
صافي الموجودات الأجنبية	67.0	79.8	16.2	26.8	9.9	19.0
لدى المصرف المركزي	10.3	12.8	11.8	25.5	1.2	2.9
لدى المصرف التجاري السوري	56.6	67.1	17.1	27.1	8.7	16.2
صافي الموجودات المحلية	33.0	20.2	–	–	0.3-	2.0
صافي الديون على الحكومة	5.3	0.8	–	–	4.5-	2.1
الديون إلى الشركات العامة	38.0	24.8	7.1	3.1-	2.7	1.0-
الديون إلى القطاعات الأخرى	16.7	11.0	4.3	3.7	0.7	0.5
صافي البنود الأخرى	2.70-	16.4-	–	–	0.8	0.5
عرض النقود (M_2)	100	100	9.6	21.0	9.6	21.0

المصدر: مصرف سورية المركزي وتحليل هيئة تخطيط الدولة – 2005.

نستنتج من الجدولين السابقين أن معدلات نمو (M2) كانت مرتفعة في أغلب السنوات ويعود ذلك إلى:

أولاً: جانب المطاليب:

- شكلت الكتلة النقدية (M1) نسبة من الكتلة النقدية (M2) فقد بلغت في عام 1997 ما نسبته 64.4% ثم انخفضت تلك النسبة لتصل إلى 58% عام 2003.
- نمت نسبة شبه النقد من الكتلة النقدية (M2) فبعد أن كانت 3.6% عام 1997 وصلت في عام 2003 إلى 42%.[2] وهذا مؤشر اقتصادي جيد مفاده أنه كلما ازدادت نسبة شبه النقد من الكتلة النقدية الإجمالية دل ذلك على ارتفاع المستوى الاقتصادي لتلك الدولة ومع ذلك نستطيع في النتيجة أن نقول إنه تبقى نسبة الكتلة النقدية (M1) تشكل نسبة أكبر من الكتلة النقدية (M2) وبالتالي لم يتم تشغيل الكتلة النقدية (M1) بالشكل المطلوب الذي يحقق مواكبة المستوى الاقتصادي للتطورات سواء الداخلية ونقصد بها الاستثمارات المزمع إقامتها أو الخارجية من تحالفات ومنظمات تجارية عالمية.
- وبالتالي نستطيع أن نرجع أسباب الاعتماد في الدرجة الأولى على النقود الجاهزة في سورية إلى الأسباب التالية:[3]

1- عدم التعامل المصرفي بالشيكات لدى الأغلبية من الأفراد و اعتيادهم على التعامل النقدي بشكل أكبر.

2- تعتبر وسيلة ناجعة للتهرب الضريبي بعكس النقود الجاهزة و غير الجاهزة التي لا يمكن التلاعب بها.

3- تفضيلها في ظروف الأزمات كأكثر الأدوات ملاءمة للتداول.

4- عدم وجود سوق للأوراق المالية في سورية.

إذاً فوضع الكتلة النقدية كنتيجة للدراسة السابقة لها في سورية تدل على عدم فاعلية النظام النقدي وعلى قصور النظام المصرفي عن تعبئة المدخرات وتوجيهها وبالتالي ضعف الخدمات المصرفية التي يؤديها.

ثانياً: جانب الموجودات:

- تميز نمو الكتلة النقدية (M2) بالتذبذب فقد نمت بشكل كبير عام 1992 ووصلت نسبة النمو هذه عام 1997 إلى (13%) بعد أن انخفضت إلى (8.5%) في عام 1993 لتبدا مرحلة جديدة من الازدياد بعد انخفاض نسبة النمو وبلغت عام 2001 (24.6%) ثم انخفضت إلى (8.2%) عام 2003. [2]
- تزايدت نسبة صافي الأصول الأجنبية من عرض النقود (M2) حيث كانت في عام 1992 (13.6%) إلى أنها ازدادت حتى وصلت إلى (67%) عام 1997 ثم ازدادت حتى (81%) عام 2001 لتعود للانخفاض في عام 2003 حتى (75%).[2]
- و في تحليل ذلك نقول إن الإجراءات التي اعتمدت للحد من التضخم بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية كانت السبب وراء انخفاض معدل الزيادة في العرض النقدي في فترة أوائل التسعينات بالإضافة إلى سياسة الدولة الهادفة إلى معالجة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة وذلك بتقييد التسليف والرواتب والأجور من جهة وترشيد الإنفاق العام وزيادة الودائع الحكومية من جهة أخرى. أما ارتفاع معدل نمو العرض النقدي بعد ذلك فكان نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي نتيجة لتحسن الظروف المناخية أي تحسن الوضع الاقتصادي في القطر بشكل عام.

سعر الفائدة:

يعكس معدل الفائدة كأحد الأهداف الوسيطة توجه السياسة النقدية في محاربة التضخم أو الانكماش الذي يعتبره الكينزيون من أهم الأهداف الوسيطة حيث يرون أن التأثير على أسعار الفائدة أفضل من عرض النقود كهدف وسيط.

وتؤكد التطبيقات الواقعية لمعدلات الفائدة على أنها تتأثر بما يلي:[4]

1. متطلبات الواقع الاقتصادي من ركود وازدهار.
2. سياسة عرض النقد.
3. سياسة الائتمان النافذة.
4. السياسة الضريبية من حيث معدل الضرائب ومدى عدالة عبئها.
5. مستوى التشغيل (معدلات البطالة).
6. معدلات النمو المرغوبة (مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات نمو السكان).
7. درجة تطور السوق المالي والنقدي.
8. معدلات التضخم السائدة.
9. وضع ميزان المدفوعات.
10. الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

وبالنسبة لسعر الفائدة في سورية (والذي بقي ثابتاً لأكثر من ثماني عشرة سنة) فقد كان مرتفعا بالنسبة لسعر الفائدة سواء في الدول المجاورة أو بقية الدول واذا أخذنا الدولار (كعملة ارتكاز) كمثال للمقارنة فقد كان معدل الفائدةعليه(1%) و بالمقابل كان معدل الفائدة على الليرة السورية (7%) مما سبب تدفق رؤوس الأموال بشكل كبير إلى داخل سورية وهو أمر كان يعدٌّ مؤشرا إيجابيا لولا أن ثبات سعر الصرف وعدم مرونته أديا إلى عدم الاستفادة من رؤوس الأموال تلك بالشكل المطلوب. وفيما يلي الجدول (3) الذي يبين بنية أسعار الفائدة لدى المصارف السورية خلال عام (2000).

الجدول (3): بنية أسعار الفائدة لدى المصارف خلال عام 2000 ماخوذة بالنسبة المئوية:

معدلات الفائدة على القروض	القطاع العام	القطاع التعاوني	القطاع الخاص
المصرف التجاري السوري:			
عمليات الحسم	7	9	9
القروض والسلف		7.5 – 9	7.5 – 9
المصرف الصناعي:			
عمليات الحسم	7.5 – 8	7	9
القروض والسلف	7.5 – 9	7.25 – 10	9.5 – 11
مصرف التسليف الشعبي:			
عمليات الحسم	–	7 – 8.5	–
القروض والسلف	–	8 – 7	9 – 7
المصرف الزراعي التعاوني:			
عمليات الحسم	–	–	–
القروض والسلف	7 – 7.5	7.5 – 8	5.5 – 7.5
المصرف العقاري:			
عمليات الحسم	–	–	–
القروض والسلف	5 – 7.5	7.5 – 8	8.5 – 11
معدلات الفائدة على الودائع لدى جميع المصارف المتخصصة:			
حسابات جارية / ودائع تحت الطلب	2	4	4
ودائع لمدة لا تقل عن 6 أشهر	–	7	7
ودائع لمدة لا تقل عن 12 شهراً	–	8	8
شهادات الاستثمار	–	9	9

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء –نشرة مصرف سورية المركزي للعام 2000

وبالتالي كانت النتيجة هي زيادة في المعروض النقدي دون انخفاض سعر الصرف.

والجدول التالي يبين انخفاض معدلات التضخم خلال الفترة من 1993–2003

الجدول (4): تطور معدلات التضخم في سوريا خلال الفترة 1993–2003:

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	9	12.3	20	8	8.3	−1.9	−0.8	−1.9	−0.45	2.3	3.55

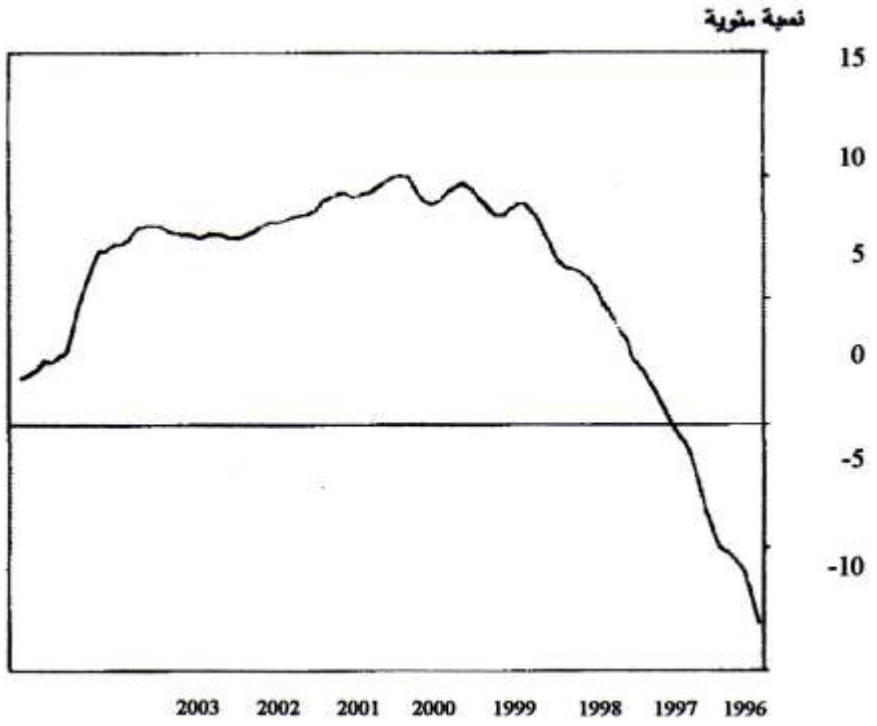
المصدر: البنك الدولي – نشرات إحصائية للأعوام المدروسة. www. Albankaldawly.org

حيث بدأ معدل التضخم في سورية ينخفض منذ عام (1996) بعد أن كان مرتفعاً (12.3) عام 1994 و(20) عام 1995 وبلغ عام 1996 (8) لينخفض أكثر عام 1998 و1999 ليصل حتى (0.45−) عام 2001 ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى (3.55) عام 2003.

ومن خلال الشكلين التاليين يتضح لنا أن ثبات معدلات الفائدة الاسمية وانخفاض معدلات التضخم أديا إلى ارتفاع عالي لمعدلات الفائدة الحقيقية الأمر الذي خفض الحافز على الاستثمار.



الشكل (1) معدلات الفائدة الاسمية والتضخم



الشكل (2) معدلات الفائدة الحقيقية على الليرة السورية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء– هيئة تخطيط الدولة 2005.

وإن التعديل في التشريعات النقدية الجاري حالياً ومنها التعديل في أسعار الفائدة كان له الأثر الأكبر في تحفيز الادخارات الصغيرة والمتوسطة على التوجه نحو الاستثمارات وبالتالي بدأت أسعار الفائدة بلعب الدور الأساسي كإحدى الأدوات الهامة للسياسة النقدية.

وفيما يلي نورد جدولاً يبين بنية أسعار الفائدة المعدلة ابتداءً من تاريخ 2004/1/6

الجدول (5): جدول تعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف اعتباراً من 2004/1/6 حسب نشرات المصرف المركزي:

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى "بالمئة سنوياً"
الحسابات الجارية	1.0	2.0
الودائع لآجال مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة		5.5
الودائع لأجل يزيد عن السنة		6.0
حسابات توفير (دفاتر التوفير)		5.0
ودائع توفير الأطفال		6.0 الحد الأقصى للحسابات مائتا ألف ليرة
شهادات الاستثمار		6.5

الجدول (6): جدول تعديل أسعار الفائدة المدينة المقرر تطبيقها في المصارف العامة اعتباراً من 2004/1/6 مع السماح للمصارف بتخفيضها ضمن حد أقصى قدره 1 % حسب نشرات المصرف المركزي:

المصرف التجاري السوري	القطاع العام	القطاع الخاص
عمليات الحسم	6.5	7.5
عمليات القروض والسلف		
أ- عقود واعتمادات تصدير	4.0	6.0
ب- تخزين منتجات زراعية	4.0	6.0
ج- لقاء ضمانات عينية أخرى	5.5	7.5
د- على المكشوف / لقاء ضمانات شخصية	6.5	8.5
هـ- فوائد تأخير	12.0	12.0

المصرف العقاري	حتى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
مؤسسة الإسكان والبلديات والشركات العامة للبناء السكني	6.5	7.0
الجمعيات التعاونية السكنية	6.0	6.5
الأفراد لغاية سكنية	7.0	7.5
منشآت سياحية ومستشفيات ومدارس وجمعيات اصطياف	8.5	9.5
المستثمرون والأفراد للمساكن الاصطيافية	9.5	–
فوائد التأخير	12.0	12.0

المصرف الصناعي	القطاع العام	القطاع الخاص والمشترك	التعاونيات الإنتاجية والحرفية
عمليات الحسم			
أ- سندات صناعية	6.5	7.5	7.0
ب- سندات تجارية	6.5	7.5	7.0
عمليات القروض والسلف			
أ- قصيرة الأجل	6.5	7.5	7.0
ب- متوسطة وطويلة الأجل	6.5	8.0	7.5
ج- الحسابات الجارية المدينة	7.5	8.5	8.5
د- فوائد التأخير	12.0	12.0	12.0

مصرف التسليف الشعبي	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل
اعتمادات مهنية وتجارية	7.0	7.5
قروض حرفية وصناعية وإنتاجية	7.0	7.5
قروض المشافي والمخابر ودور الأشعة الخ	7.0	7.5

قروض المشاريع السياحية	7.0	7.5
قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	7.0	7.5
قروض ذوي الدخل المحدود	6.0	6.5
الحسابات الجارية المدينة	8.5	–
فوائد التأخير	12.0	12.0

مصرف التوفير	قروض متوسطة وطويلة الأجل
أ- قروض قصيرة الأجل	–
ب- قروض متوسطة الأجل	8.0
ج- قروض طويلة الأجل	8.5
فوائد التأخير	12.0

سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد أي بلد وبقية بلدان العالم-وإن تعدد أسعار الصرف كان السمة المميزة لنظام سعر الصرف الأجنبي في سوريا حيث وصل عدد أسعار الصرف في الثمانينات والتسعينات حتى الـ 9 أسعار وهي:[5]

1. السعر الرسمي للدولار: حددته الحكومة بـ 3.95 ل.س منذ 1976/4/26 ثم ارتفع إلى 11.20ل.س في 1988/1/1 وتم التعامل به في المؤسسات الحكومة الاقتصادية والإدارية.
2. الدولار الجمركي: تم تحديده بهدف استيفاء الرسوم الجمركية على هذا الأساس وقد استمر حتى عام 1993 بمقدار 11.20ل.س ثم ارتفع إلى 23 ل.س ثم إلى 42 ل.س خلال السنوات 1995-1996.
3. سعر صرف الطيران: يحدد هذا السعر حسب الأسعار في الدول المجاورة وقد بلغ عام 1986 حوالي 22 ل.س واستمر في الارتفاع حتى وصل عام 1994 إلى 42 ل.س ثم ارتفع في عام 1995 إلى 45 ل.س.
4. دولار التصدير: أحدث هذا السعر في 1989/4/25 بهدف ربط الاستيراد بالتصدير.
5. السعر السياحي: تم تحديده بمقدار 16 ل.س عام 1986 ثم ارتفع إلى 22 ل.س في الأعوام التالية ثم ألغي فيما بعد.
6. السعر التشجيعي: حدد بـ 22 ل.س للدولار الواحد في المصارف الحكومية في نيسان 1986 وقد ساعد على تخفيض الصعود في الصرف وسرعان ما تحول على 42 ل.س.
7. السوق المجاورة: ويقصد به الصرف في الدول المجاورة كالأردن ولبنان وقد أصدرت الدولة القانون رقم 24 عام 1987 الذي منع على الأفراد الاتجار بالعملات الأجنبية وحيازتها.
8. سعر القطاع العام: تم تحديده في عام 1990 للمؤسسات الحكومية الاقتصادية والإدارية عند مزاولة الاستيراد والتصدير وذلك بهدف الاقتراب من التكلفة الحقيقية وقد ارتفع إلى 45.5 ل.س عام 1998 وما زال معمولاً به حتى الآن.

9. سعر دولار النفط: تم تحديده بما يعادل الدولار الرسمي أي 11.20 ل.س لكن الدولة رفعته بهدف زيادة إيرادات الخزينة من قطاع النفط حيث بلغ 23 ل.س عام 1996 و35 ل.س عام 1997 و45.5 ل.س عام 1998.

بعد ذلك قامت الحكومة بتقليص عدد أسعار الصرف إلى ما يلي:

1. السعر الرسمي 11.20ل.س.
2. دولار التصدير ويتراوح بين 55-60 ل.س.
3. السوق المجاورة: ويتراوح بين 50-52 ل.س.
4. الدولار الجمركي وهناك أسعار عدة وهي 42 ل.س، و 23ل.س بحسب السلع.
5. القطاع العام والحسابات الحكومية وهو 45.5 ل.س.

إن تعدد أسعار الصرف في سورية أدى إلى مجموعة من النتائج السلبية التي أثرت في الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتتمثل هذه النتائج في:[5]

1. تم تسعير المنتجات استناداً إلى الأسعار الحقيقية بغض النظر عن قيمة الدولار المخصص لاستيراد هذه المواد الأمر الذي أدى إلى تحقيق مزايا للمستوردين على حساب المصارف الحكومية.
2. لقد أسهم دولار التصدير برفع تكلفة الصناعة السورية بمقدار 20% نظراً إلى أن سعره في السوق بين 55-60 ل.س للدولار بينما سعر الدولار في المصارف الحكومية يبلغ 46.5 ل.س وهذا ما أدى إلى رفع تكلفة الصناعة السورية وتخفيض قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.
3. توجيه المستثمرين إلى القطاعات التي تدر دخلاً مرتفعاً ولها معاملة خاصة في أسعار الصرف وخاصة السياحة والخدمات والتجارة وتراجعت الزراعة والصناعة في الاقتصاد الوطني.
4. حرمان الخزينة السورية من أهم مورد لها وهو الضرائب فيما لو تم توحيد أسعار الصرف واستيفاء الضرائب بشكل عادل.
5. حرمان المصارف من عمولات التحويل بين العملات واستفاد من ذلك السماسرة والسوق المجاورة في لبنان نتيجة هذا الحصر.

في رأينا نجد أن أسعار الصرف المتعددة قد أدت إلى بروز بعض التشوهات في المبادلات التجارية والعلاقات السعرية بين الداخل والخارج، كما أن نشوء أسعار صرف غيرواقعية شكل حافزالظهور سوق العملات خارج الجهاز المصرفي و تحويل المدخرات إليها، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية لا سيما في فترة الثمانينات.

ولقد قامت السلطات النقدية خلال السنوات الأربع السابقة بالعمل على تلافي هذه النتائج السلبية لتعدد أسعار الصرف وبذلك بالسعي إلى توحيد سعر الصرف و ذلك بشكل تدريجي و مدروس و لكن في رأينا لتوحيد سعر الصرف لا بدَّ من أن يترافق مع تفعيل عمل السياسة النقدية حيث إنه يتطلب وجود سلطة نقدية تتمتع باوسع الصلاحيات التي تمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بحرية مطلقة للتدخل في سوق الصرف و تحريكه تبعا للظروف الاقتصادية السائدة.

و قد كان لتوحيد سعر الصرف في سورية العديد من الميزات:

1- تمكين المنشآت الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية (العام و الخاص و المشترك)من قياس التكلفة الحقيقية لإنتاجها و تحديد ريعيتها ودرجة أدائها الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية توحيد المعاملات بين هذه القطاعات.

2- يشكل عامل جذب حقيقي للاستثمارات الخارجية،و يساهم في إعادة الثقة بالعملة المحلية و بالاقتصاد الوطني نتيجة وضوح و شفافية القوانين.

3- يضمن توحيد سعر الصرف للمصارف المحلية تحقيق موارد مالية بالقطع الأجنبي القابل للتحويل نتيجة جذب المدخرات السورية الموجودة في الداخل.

4- يؤدي إلى تزايد نشاط المصارف المحلية نتيجة لزيادة عمليات تحويل و تلقي الودائع بالقطع الأجنبي نتيجة لزيادة الثقة للمتعاملين بها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مساهمتها في الحصول على أرباح كبيرة.

5- زيادة حصيلة الخزينة من الرسوم الجمركية و ذلك نتيجة تطبيق سعر الصرف الحقيقي على قيمة مستوردات القطاع العام مما يؤدي إلى رفع قيمتها، و بالتالي يؤدي إلى زيادة موارد الخزينة العامة.

6- تلافي وجود السوق غير النظامية وذلك بالقيام بعمليات البيع والشراء بالسعر الحقيقي للقطع من جميع المصارف العاملة على حد سواء.

ومن المفيد أن نقول إن توحيد سعر الصرف يجب ان يترافق مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وبشكل تدريجي وذلك بهدف إعطاء الوقت اللازم لتصحيح الأسعار الداخلية لكي تتمكن قطاعات الاقتصاد الوطني من التكيف بالشكل السليم الذي يمنع حدوث أزمات واختناقات.

وفيما يلي ملخص لنظام سعر الصرف (حسب الوضع في نيسان 1995):[6]

الجدول (7): الجمهورية العربية السورية: ملخص لنظام سعر الصرف(حسب الوضع في نيسان 2005)			
سعر الصرف /1		نوع المعاملة	
حتى كانون الأول 2004	من كانون الثاني 2005	مقبوضات	مدفوعات
أولاً: الأسعار الرسمية			
السعر الرسمي المحدد قانوناً (11.20 – 11.25 ليرة / دولار)	السعر الرسمي المحدد قانوناً (11.20 – 11.25 ليرة / دولار)		• القانون 25 الصادر في 2004/6/16 يلغي استخدام هذا السعر لجميع المعاملات عدا خدمة الدين بموجب اتفاقيات دفع ثنائية معينة.
سعر معاملات القطاع العام (48.50 – 48.65 ليرة / دولار)	سعر معاملات القطاع العام (50 ليرة / دولار)	• صادرات القطاع العام من النفط الخام ومنتجات البترول. • صادرات مؤسسات القطاع العام/2 • تحويلات القطاع العام في الخارج. • دخل موظفي الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية في سوريا. • المصروفات المحلية لشركات النفط الأجنبية. • القروض والمنح الخارجية.	• واردات القطاع العام، بما في ذلك السلع المدعمة الضرورية والبنود غير المنظورة. • سداد القروض العامة والفائدة غير المرتبطة باتفاقيات الدفع الثنائية. • مدفوعات القطاع العام المعتمدة من لجنة إدارة مكتب القطع. • معاملات القطع الأجنبي التي تجريها مؤسسات القطاع العام.
سعر معاملات القطاع الخاص (51.50 – 51.65 ليرة / دولار)	سعر معاملات القطاع الخاص كان المصرف التجاري يتولى تحديده فيما سبق، واعتباراً من أيار 2005، بدأ المصرف المركزي يحدد نطاقاً لسعر الصرف.	• الصادرات الخاصة. • تحويلات القطاع الخاص ومقبوضاته من الخدمات.	• مشتريات القطاع الخاص من القطع الأجنبي للمعاملات غير التجارية بما في ذلك المصروفات الطبية ومصروفات الدراسة والمصروفات الدينية ومصروفات السفر بمبالغ محدودة. • بضع معاملات غير منظورة

			يجريها القطاع العام. • المرسوم 865 الصادر في آذار 2005 (المزمع تطبيقه) وسّع نطاق المعاملات التي يطبق عليها هذا السعر ليشمل واردات القطاع الخاص من المواد الخام والسلع الوسيطة.
ثانياً: السعر غير الرسمي			
سعر السوق الموازية/3 (حوالي 52.61 ليرة / دولار في آخر كانون الأول 2004)	سعر السوق الموازية /3 (حوالي 54.85 ليرة / دولار في 18 نيسان 2005)	• الصادرات غير المسجلة الخاصة (بما في ذلك تجارة الشنطة). • تحويلات القطاع الخاص ومقبوضاته من الخدمات. • تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الخاصة.	• مدفوعات الاستيراد التي يؤديها القطاع الخاص (باستثناء الواردة أعلاه). • جميع مدفوعاتالقطاع الخاص نظير الخدمات.
/1 أسعار البيع/ الشراء. /2 يجوز لمؤسسات اقطاع العام الاحتفاظ بنسبة 100 % من عائدات التصدير في حسابات خاصة بالعملة الأجنبية لدى المصرف التجاري واستخدام العائدات في استيراد السلع، شريطة الحصول على موافقة مسبقة، أو يجوز بيع العائدات إلى مؤسسات عامة أخرى بالسعر الرسمي. /3 متوسط الأسعار اليومية لليرة السورية في عمّان وبيروت.			

المصدر: صندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر أنَّ جميع المعاملات تتم حالياً بسعر صرف واحد يبلغ 50 ل.س للدولار الواحد.

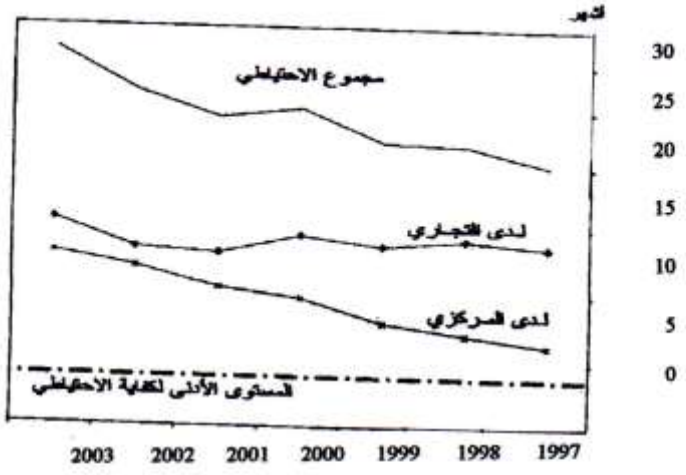
الاحتياطيات الأجنبية:

يعتبر الاقتصاد السوري اقتصادا نقديا "فالكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى".[2]

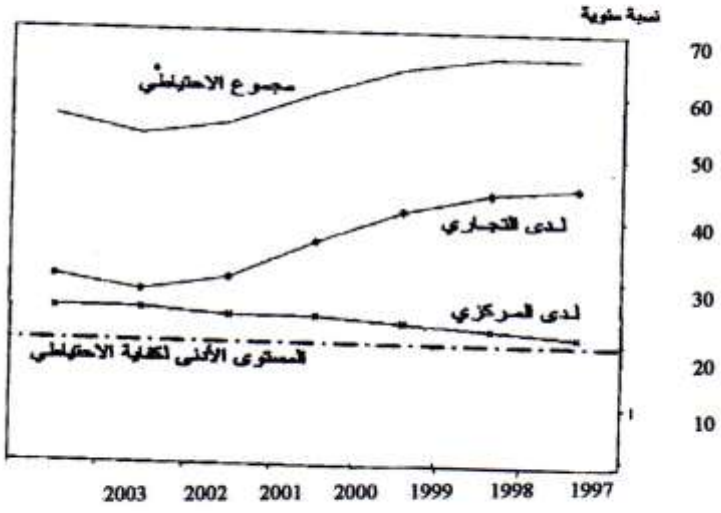
ويحسب الاحتياطي الأجنبي بطريقتين: [2]

أ – الاحتياطيات محددة بعدد الأشهر حيث يجب أن يغطي الاحتياطي /3/ أشهر من الاستيراد.

ب–الاحتياطيات كنسبة من الكتلة النقدية: ويجب أن تغطي 20% من الكتلة النقدية وفيما يلي شكلان يوضحان الاحتياطيات الأجنبية في سورية:



الشكل (3) تغطية المستوردات



الشكل (4)تغطية الاحتياطيات

المصدر: مصرف سورية المركزي. تحليل هيئة تخطيط الدولة – 2005

ونلاحظ حسب الشكل (3) أنه قد بلغت نسبة التغطية في سورية /29/ شهراً أي يغطي الاحتياطي سنتين ونصف من استيراد البلد ككل.وهي نسبة مرتفعة جداً.

ومن الشكل(4) نستنتج أن الاحتياطيات في سورية تغطي بنسبة 65% من الكتلة النقدية وهي أيضاً نسبة مرتفعة جداً وذلك بحسب معايير الحيطة الدولية. مما يؤكد على وجود كتلة نقدية كبيرة في الاقتصاد السوري غير مستثمرة بالشكل الأمثل وبالتالي يجب الإبقاء على الحجم القانوني من الاحتياطي فقط واستثمار الباقي خاصة وأن سورية لها حاجة ضرورية وملحة للاستثمارات التي تنعش الاقتصاد الوطني برمته.

غياب وعدم فاعلية أدوات السياسة النقدية:

غياب عمليات السوق المفتوحة:

المقصود بعمليات السوق المفتوحة هي" قيام البنك المركزي بشراء وبيع السندات والأذونات مباشرة من وإلى البنوك التجارية والأفراد في السوق المفتوحة من أجل الرقابة على حجم الائتمان وهي تؤثر مباشرة على كمية النقود في التداول والاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية أو ودائعها وبالتالي تؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.[3] وقد سمح نظام النقد الأساسي للسلطات النقدية بإحداث وتطوير السوق النقدية والمالية في البلاد لكن ما إن قام المجلس باتخاذ الإجراءات التنفيذية لتأسيس هذه السوق سواء من حيث قبول السندات التجارية والصناعية والزراعية في التغطية النقدية وتحديد آجال التسليف حتى توقفت العملية في مهدها وذلك بسبب تبني أسلوب التخطيط المركزي في إدارة الائتمان والتسليف والذي ارتسم بعدم الكفاءة أما الآن فبدء العمل بالسوق النقدية منوط ببدء العمل في سوق الأوراق المالية المتوقع في 2007/1/1.

نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي من الأدوات المهمة المستعملة من قبل البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وإن مقدار الحد الأدنى من الاحتياطي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي إنما يحدد بالقانون.ويُعطي البنك المركزي سلطة قانونية في تغيير تلك النسبة من الاحتياطي النقدي لهذا فإن تغيير نسبة الاحتياطي إما أن تزيد وتقلل من مقدار الاحتياطي الفائض من خلال التأثير على الاحتياطي المطلوب وبالتالي على مقدرة البنوك التجارية على إعطاء قروض وفي سورية عمد مجلس النقد والتسليف إلى تحديد هذه النسب لكل مصرف وموجوداته القابلة للتجهيز من ودائع تحت الطلب ولأجل قصير (أقل من شهر واحد) بـ (15%) ثم حدد توزيع هذه النسب على الجهات التي يفرضها النظام وفق الشكل التالي:[7]

- 5 % أموال جاهزة في المصرف.
- 2.5% ودائع احتياطية لدى مصرف سورية المركزي.
- 7.5% توظيف في أسناد الدين العام.

كما حدد المجلس أيضاً (15%) من ودائع المصارف التجارية لأجل يتراوح بين الشهر الواحد للسنة الواحدة تحفظ كأموال جاهزة في صناديق المصرف.وقد بقيت جميع هذه النسب ثابتة منذ فترة طويلة قرابة 3 عقود أي أن سياسة تغيير نسب الاحتياطي متعطلة تماماً حيث إنها غير مراقبة من المصرف المركزي وبالتالي نجد أن غياب الدور الهام

الذي تمارسه نسب الاحتياطي القانوني قد برهن على عدم فعالية السياسة النقدية في سورية، والجدير بالذكر أن الاحتياطي الأجنبي استخدم مؤخراً وبنجاح عند ارتفاع الدولار وذلك من أجل المحافظة على سعر الليرة السورية.

سعر الخصم:

قام مجلس النقد التسليف بتحديد معدلات إعادة الحسم والقروض بعد مباشرة المصرف المركزي لأعماله ولم يجر أي تغيير ملحوظ على هذه المعدلات منذ عام 1967 وهكذا عكست هذه المعدلات مستويات الستينات والسبعينات وتتراوح معدلات إعادة الحسم للمصارف المتخصصة بين [5%و7%].

إذاً نقيم سياسة أسعار الخصم المعمول بها في سورية بأنها غير فعّالة فهي ثابتة حتى الآن.

انظر الجدول [10].

الجدول (8): معدلات إعادة الحسم المطبقة لدى مصرف سورية المركزي (1999 – 2000)

أ- **المصرف التجاري السوري:**	
إعادة الحسم:	
سندات الصفقات التجارية	5
سندات الصفقات الزراعية	3 1/4
سندات الصفقات الصناعية	4 1/4
سندات التمويل الزراعية	3 1/2
سندات التمويل الصناعية	4 1/2
القروض والسلف:	
القروض التجارية	5 3/4
التمويل الصناعي (قصير الأجل)	4 1/4
التمويل الزراعي	3 1/4
تمويل التصدير وعمليات التخزين	3 1/4
تمويل التصدير وتخزين القمح والشعير	2
تمويل تخزين البضائع التجارية	4 3/4
ب- المصرف الصناعي:	
التمويل قصير الأجل (300 يوم أقصى حد)	1 1/2
التمويل متوسط الأجل (5 سنوات أقصى حد)	3
ج- المصرف الصناعي التعاوني:	
القروض التعاونية	5
قروض أخرى	7 1/2
د- المصرف العقاري:	
إعادة الحسم:	

الجمعيات السكنية	3 1/4
مؤسسة الإسكان والبلديات، الشركات الحكومية	3 1/2
أفراد، منشآت سياحية، مستشفيات، مدارس	4
تجار البناء والشركات	4 1/2
هـ- <u>مصرف التسليف الشعبي:</u>	
<u>إعادة الحسم:</u>	
صناعات صغيرة، حرف وتعاونيات 300 يوم حد أقصى	2 3/4
صغار التجار، أصحاب المحلات التجارية، التعاونيات الاستهلاكية، سندات التمويل 120 يوماً حد أقصى	3 1/2
<u>القروض والسلف:</u>	
الصناعات الصغيرة، حرف وتعاونيات حتى 300 يوم	2 3/4
من 300 يوم حتى 3 سنوات	3
صغار التجار، أصحاب المحلات، التعاونيات الاستهلاكية من 120 يوماً حتى 3 سنوات	3 1/2

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – مصرف سورية المركزي- النشرات السنوية للأعوام المذكورة.

<u>تهميش دور المصرف المركزي:</u>

تم إحداث مصرف سورية المركزي عام 1953 وباشر أعماله عام 1957 ولكن دوره تحجم تدريجياً منذ بدء التوجه نحو نظام التخطيط المركزي في منتصف الستينات ولم يعد يلعب دوراً في رسم السياسة النقدية أو في الإشراف عليها ولم يعد يشرف على المصارف إلا إشرافاً هامشياً وأصبح من حيث الواقع يقتصر على إصدار العملة والمشاركة في إدارة احتياطي القطر من العملات الأجنبية وعلى كونه المقرض الأخير للنظام المصرفي.[8] وبالتالي أصبحت جهات مختلفة تتولى الإشراف على النظام النقدي والمصرفي فعلى سبيل المثال تعتبر (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) مسؤولة عن التخطيط والإشراف والمراقبة في المصارف وتملك الحق في التدخل في سياسة التسليف – السياسة الخاصة بأي مصرف (حتى المصرف المركزي) كما تتلقى وزارة المالية الميزانية السنوية لكل مصرف وتوافق عليها بعد مناقشتها وتحول الأرباح الصافية التي يحققها أي مصرف إلى وزارة المالية.

<u>بنية الودائع والتسليف في الجهاز المصرفي:</u>

<u>بنية الودائع:</u>

إذا أخذنا عام 1992 كسنة أساس بالنسبة لحجم الودائع سواء تحت الطلب أو ودائع التوفير ولأجل وقارناها بعام 2003 وذلك بهدف تغطية هذه الفترة لاستنتجنا ما يلي:

الجدول (9): بنية الودائع في القطاعات الاقتصادية:

	الودائع تحت الطلب	**ودائع التوفير ولأجل**

السنة / القطاع	1992	2003	1992	2003
القطاع العام	% 42.4	% 77.5	–	–
القطاع الخاص	% 31.6	% 18.5	% 99.6	% 99.9
القطاع التعاوني	% 7.4	% 3.5	–	–
القطاع المشترك	% 0.2	% 0.02	–	–

المصدر: هيئة تخطيط الدولة 2005.

بالنسبة للودائع تحت الطلب نلاحظ استحواذ القطاع العام الاقتصادي على أعلى نسبة لها سواء في عام 1992 أو في عام 2003 بل وقد ارتفعت حتى 77.5 % عام 2003. بينما نلاحظ انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب في باقي القطاعات وقد حافظت على انخفاضها حتى عام 2003 ونستطيع أن نفسر زيادة نسبة الوادئع تحت الطلب في القطاع العام إلى تفتح الوعي المصرفي لدى الأفراد، بالإضافة إلى عائدية استثمار الأموال في الجهاز المصرفي كودائع في ظل انخفاض معدلات التضخم لاسيما اعتباراً من عام 1997 بالمقارنة مع استثمارها خارج الجهاز المصرفي وهذا يتطلب بالتالي من المصارف إيجاد أشكال متطورة لاستثمار هذه الودائع بفوائد مجزية تغطي تكاليفها.

أما بالنسبة لودائع التوفير ولأجل فنلاحظ بشكل واضح هيمنة حصة القطاع الخاص حيث تشكل مجمل هذه الودائع. وتحليل ذلك أن ودائع القطاع الخاص تستخدم في توظيفات المصارف للقطاع العام والتي تهيمن فيها القروض والتسهيلات للقطاع العام والتي تتجه معظمها لتسديد العجوزات المالية بشكل أو بآخر.

ونستطيع أن نضيف أيضاً في تحليلنا أنه نتيجة لتفتح الوعي المصرفي لدى الأفراد ونظراً لأن الإيداعات الآجلة وحسابات التوفير تخضع لفوائد تصل إلى 8 % وترتفع إلى 9 % لودائع توفير الأطفال وشهادات الاستثمار، وقد أدى هذا إلى زيادة الإيداع لدى المصارف. بالإضافة إلى أن عدم وجود سوق للأوراق المالية بعد في سورية يشكل دافعاً قوياً لزيادة الإيداع لدى المصارف نظراً لعدم وجود فرص استثمارية بديلة.

<u>بنية التسليف:</u>

نستطيع من خلال تتبع نسب إجمالي التسليفات إلى القطاعات الاقتصادية أن نلاحظ أن القطاع العام استأثر بالحصة الأكبر من تسليفات المصارف حيث بلغت نسبة تسليفات المصارف له عام 1992 (75 %) وفي عام 2003 (61.5 %) بينما ازدادت نسبة إجمالي تسليفات المصارف المتخصصة إلى القطاع الخاص من 20.4 % عام 1992 إلى 30 % عام 2003 ومقابل ذلك كانت نسب التسليفات إلى القطاع التعاوني والمشترك منخفضة لم تتجاوز 5 % في أفضل السنوات.[8] وبالتالي نخلص إلى اتجاه المصارف لتمييز القطاع العام على القطاع الخاص في جميع عملياتها فتفرض فوائد أقل على التسهيلات الممنوحة له من تلك التي تفرضها على جهات القطاع الخاص وتسهيل إجراءات الاقتراض وغيرها.

أما بالنسبة لتوزيعات التسليفات على القطاعات حسب أنشطتها الاقتصادية فنوردها كما يلي:

السنة / القطاع	1992	2003
قطاع التجارة	% 74.4	% 44.2
قطاع الزراعة	% 12.5	% 27.6
قطاع الصناعة	% 3.25	% 7
قطاع العقارات	% 6.95	% 124.3

المصدر: نشرات المصرف المركزي للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق نستطيع أن نلاحظ هيمنة قطاع التجارة على الحصة الأكبر من إجمالي التسليفات يليه قطاع الزراعة. ومن الملفت للنظر حقاً حسب هذا الجدول هذا الارتفاع الكبير لنسب التسليفات إلى قطاع العقارات فمن 6.95 % عام 1992 إلى 124.3 % عام 2003 وهو فرق كبير.

وفي الخلاصة نقول إن انخفاض حصة الزراعة والصناعة من إجمالي التسليفات لا يخدم غايات وأهداف عملية التنمية الاقتصادية كما أنه يدل على عدم فعالية معدلات الفائدة التمايزية في تحفيز النشاطات الإنتاجية الدافعة لعملية التنمية.

والجدير بالقول هنا هو أن النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته يتطلب وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية كافة وربط القروض بالإنتاج ومنح جميع القطاعات تسهيلات حصصية عادلة بما يتلاءم مع إنتاجيتها.

وعلى الرغم من أن المصارف السورية متخصصة فإن المصرف التجاري السوري لا زال مصراً على التسليف للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية.

النتائج:

1- أثّر ثبات سعر الفائدة لفترة طويلة في مجمل عمل المصارف تاركاً آثاراً سلبية على أداء الاقتصاد الوطني حيث لم يتم استخدام سعر الفائدة كأداة اقتصادية فعّالة فكانت منخفضة عندما كانت معدلات التضخم مرتفعة ومرتفعة عندما كانت معدلات التضخم منخفضة.

2- سيطرة المصرف التجاري السوري بنسبة كبيرة على مجمل العمليات المصرفية وعدم تمويله للمشروعات التنموية.

3- حققت السياسة النقدية إنجازاً جيداً بتجاوز أزمة انخفاض سعر الصرف وتجاوز مرحلة تعدد أسعار الصرف وحققت بذلك استقراراً نسبياً.

4- هيمنة القطاع العام على نسبة كبيرة من تسليفات المصارف على الرغم من أن نسب الودائع كانت من قبل القطاع الخاص أكبر مما هي عليه في القطاع العام.

5- التسليف للنشاطات الاستثمارية ضعيف جداً مما أثر على المناخ الاستثماري بشكل سلبي.

6- يتم العمل على القيام بإصلاحات تشريعية وإدارية في الجهاز المصرفي إلا أنها ما تزال بطيئة وغير متكاملة.

التوصيات:

1- إعطاء المصرف المركزي الاستقلال اللازم للقيام بدوره الأساسي في رسم السياسة النقدية بإشراف مجلس النقد والتسليف.

2- تفعيل دور سعر الفائدة، وجعله مرناً وفقاً للظروف الاقتصادية الراهنة.

3- إدخال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مثل أسعار الخصم والبدء بالتدريج باستخدام السندات الحكومية والتأثير على نسب الاحتياطيات الإجبارية للمصارف.

4- تطوير الأدوات غير المباشرة لتوجيه التسليفات تجاه القطاعات الحيوية مثل الصناعة التحويلية ومراكز الأبحاث والتطوير.

5- القيام بإصلاح جذري للمصارف العامة وإدخال المعايير المصرفية الدولية وتشجيع تأسيس مصارف الاستثمار.

المراجع:

1- حساني، عبد الرزاق. *النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي: واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية*، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2002، ص85.

2- *تحليل الاقتصاد الكلي السوري* – هيئة تخطيط الدولة 2005 – www.planning.gov.sy/ar/files-/macro-analysis.pdf –ص102 – ص107 – ص110.

3- دليلة، عارف. *الكتلة النقدية في سوريا*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، 1995 – ص7.

4- الحوراني، أكرم. *انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، 2004 – ص4 – www.mafhoum.com/syr/articles-04/harani.htm

5- كنعان، علي. *النظام النقدي والمصرفي السوري*، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000 –ص103، ص107.

6- *Stuff Report for the 2005 Article IV Consultion* – www.syrianfinance.org.

7- مصرف سورية المركزي – النشرات السنوية للأعوام من 1996 حتى 2004.

8- سكر، نبيل – *الإصلاح المصرفي في سورية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، 1994 – ص(9،8،1).